المدينة الإسلامية
الوظائف والتنظيمات

د. عبد الحق الطاهري
أستاذ التعليم العالي مساعد
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

المدينة الإسلامية كيان حضري، اكتسب طابعه الإسلامي من مجموعة من الخصائص، بعضها مادي محسوس، وبعضها معنوي يتعلق بأنماط السلوك والقيم والعلاقات بين السكان. مع اختلاف بين المدن الإسلامية في الحجم والأهمية باختلاف المجتمعات والعصور. وللمدن الإسلامية في العصر الوسيط الإسلامي وظائف متنوعة، سمحت لها بالتميز، وجعلت لها نفوذا و إشعاعا في محيطها. ومن أهم هذه الوظائف: الوظيفة الدينية، والوظيفة السياسية والإدارية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الدفاعية والعسكرية، ثم الوظيفة العلمية والثقافية. وكان لوظائف المدن تأثير في الطابع المعماري للمدينة. أما تنظيمات المدينة الإسلامية فتهتم الحياة الداخلية للمدينة، وأشكال وآليات تنظيم الحياة العامة داخل المدينة. ومن أهم التنظيمات: التنظيم السياسي والإداري، والتنظيم الاجتماعي، والتنظيم الاقتصادي، ثم التنظيم العمراني. وقد شكلت المدينة الإسلامية، بوظائفها وتنظيماتها، كيانًا مستقلاً، فتمتعت بخصوصياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في إطار وحدة الدولة الإسلامية. كما أن تطور الحضارة الإسلامية، وتنوع مشاربها وروافدها أغنى المدينة من كل النواحي، وجعلها تعكس تنوع وامتزاج عناصر هذه الحضارة. وبشكل بديع جمعت المدينة الإسلامية بين حسن التخطيط وجودة ومتانة البناء وجمال ورونق الزخرفة، ومراعاة الشروط الصحية من جهة، وبين الوظيفية من جهة ثانية. كل ذلك مع احترام تعاليم الدين، وتقاليد المجتمع، وخصوصيات الساكنة، مع أن غير المسلمين وجدوا في المدينة فضاء لأنشطتهم الدينية ولاجتماعية، وهو ما يعكس تساكن وتعايش سكان المدن وطوائف المجتمع.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ١٢ أبريل ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ٢٠ يوليو ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:
المدن العواصم، المرافق العامة، التجمعات المهنية، الشريعة الإسلامية، النشاط الإنساني

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
عبد الحق الطاهري. "المدينة الإسلامية: الوظائف والتنظيمات".- دورية كان التاريخية.- العدد الثامن والعشرون؛ يونيو ٢٠١٥. ص ١٥٤ – ١٦٣.

مُقَدِّمَةْ

تتعدد جوانب البحث في موضوع المدينة الإسلامية، وتختلف محاوره، ويمكن أن يبحث من الناحية العمرانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الدينية، وقد تدرس هذه الجوانب منفصلة عن بعضها في مرحلة تاريخية معينة، كما يمكن دراسة تطوراتها عبر العصور، ومقارنتها مع مثيلاتها في العالم. بيد أن طبيعة المدينة الإسلامية، وفهم الموضوع على الوجه الصحيح، يقتضيان عدم الفصل بينها في الدراسة، نظرا لترابطها وتكاملها وتأثيرها المتبادل. فبين الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتكوين المادي للمدينة الإسلامية من جهة ثانية ترابط كبير، ولذلك قيل: "إن المدينة الإسلامية هي الوعاء الذي يشمل أنشطة الحياة الإسلامية". ولما كان بحث مثل هذا ينوء بحمل كل المعطيات والتفاصيل؛ فإنه تم الاقتصار على وظائف المدينة الإسلامية وتنظيماتها الداخلية بصفة مجملة، وأثر ذلك على تكوينها المادي العمراني.

أولاً: المدينة الإسلامية ووظائفها

١/١- تعريف المدينة الإسلامية:

تختلف معايير تعريف المدينة وتعتمد محددات متنوعة: سياسية، اقتصادية (نوع النشاط الذي يمارسه السكان)، ديموغرافية (عدد السكان)، وقد ألفت في تعريفها كتب مثل كتاب "معنى المدينة"[١]. وتكاد كل التعاريف تتفق على أن المدينة "هي قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه"[٢]، وأنها كيان عمراني وإداري يخضع في تنظيمه لمجموعة من القوانين، ويتطور عبر الزمان والمكان.

وقد اعتنى المسلمون باختطاط المدن وبنائها، "والاختطاط عطية الإمام لهم موضعًا يبنون فيه وإباحة ذلك لهم... ومنه خطط الكوفة والبصرة"[٣]. وتكتسب المدينة صفتها من ملامحها ومميزاتها الخاصة، فوصف المدينة بالإسلامية يعتمد على معايير تبين أهم الملامح التي يجب أن تتوفر في المجتمع الحضري حتى يمكن وصفه بـ"المدينة الإسلامية". فصحيح أن صفة "الإسلامية" بالنسبة للمدينة لا تقتصر على تاريخ الإنشاء، بحيث لا يمكن إطلاق هذه الصفة فقط على المدن التي نشأت بعد مجيء الإسلام، فكثير من المدن التي تعرف بالإسلامية كانت قبل الإسلام، واستمرت ولم تزل لتحل محلها مدن بملامح أخرى. ومدن العالم الإسلامي المعاصر توصف بالإسلامية وهي لا تكاد تختلف عن المدن العالمية إلا قليلاً، ذلك أن كل المدن اليوم تكتسي طابعًا موحدًا هو طابع الحياة الحضرية الحديثة. غير أن هذا لا ينفي أن للمدن الإسلامية خصائص ومظاهر أساسية تحافظ عليها على مر العصور، رغم تطورها، فهي تعكس مظاهر حضارية وثقافية واجتماعية، قد تختلف عما كان عليه الأمر في السابق، ولكنها تحافظ على الأسس الضرورية. ولعل الأساس المشترك المستمر بين المدن الإسلامية هو الإسلام، وإن اختلفت في الزمان والمكان والثقافة الفرعية، واكتسبت نوعا من الخصوصية.

وليس المقصود بالإسلام الذي تنسب إليه المدينة مجرد العقيدة الدينية، أو ممارسة السكان للشعائر، بل لا بد أن تكون الشريعة هي الحاكمة لسلوك الناس ومعاملاتهم، والثقافة الإسلامية متجلية في سلوكهم، بمعنى أن يكون الإسلام أسلوب حياة الناس. ومعنى ذلك أنه لا بد من وجود مجموعة من المعالم تكتسب من خلالها المدينة طابعها الإسلامي، وتميزها عن غيرها من المدن، وبعض هذه المعالم مادي محسوس، يتمثل في وجود المساجد وفي طبيعة المعمار، لكن البعض الآخر معنوي يتعلق بأنماط السلوك والقيم والعلاقات الاجتماعية بين السكان، ذلك أن المدينة تختط بحسب "ما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية"[٤]. ومن الشروط الضرورية في تأسيس المدن عند ابن خلدون:[٥] (الموضع المحصن الممتنع على العدو، توفر الموارد المائية، والشجر للحطب والبناء، طيب الهواء وملاءمته للحياة، قرب المزارع للتزود بالمواد الغذائية، توفر المراعي للسائمة، الضرورية للضرع والركوب) وتتفاوت ضرورة هذه الشروط "بتفاوت الحاجات، وما تدعو إليه ضرورة الساكن"[٦].

وهذه الشروط إما أن تكون ملائمة فتساعد على توسع المدن ونموها، أو غير ملائمة فتعرقل النمو والتوسع.

لقد حاول بعض الدارسين حصر مميزات المدينة الإسلامية، ومع إقرارهم بعدم وجود مدينة إسلامية نموذجية، لخص بعضهم الملامح الأساسية للمدينة الإسلامية في خمسة:[٧] (وجود القلعة التي تقوم في موقع له طبيعة دفاعية- وجود مدينة ملكية أو حي ملكي - وجود مركز يضم المسجد الجامع والمساجد الكبرى والمدارس الدينية والأسواق - وجود منطقة تضم أحياء سكنية تتميز بالاستقلال النسبي - وجود الضواحي أو الأحياء الخارجية التي حيث يقيم الوافدون الجدد).

فصحيح أن هذا جزء من التكوين المادي للمدينة الإسلامية، لكن الصفة لا تكتمل إلا بالشق المعنوي الذي يقتضي التزام الإسلام منهاج حياة داخلها. هذا مع وجود اختلاف بين المدن الإسلامية في الحجم والأهمية، باختلاف المجتمعات والعصور، فلا ينبغي تعميم نموذج الغرب الإسلامي، أو النموذج المصري أو الشامي أو غيرها من النماذج. فالمدن الإسلامية ليست مدنا مستنسخة بالرغم من وجود خصائص مشتركة بينها. ولذلك نشأت مجموعة من المدارس والطرز في فن العمارة الإسلامية بحسب المناطق والأقطار التي ظهرت فيها[٨]. فهناك حفاظ على التصميم العام، لكن في انسجام وتكامل مع الخصوصيات الطبيعية والبشرية. وبناءً عليه فإنه لا ينبغي النظر إلى المدينة كمجموعة سكنية فوضوية كما عرفها ودرسها جل الدارسين الغربيين، ولكن كمجموعة لها مميزاتها وخصائصها، تتغير وتختلف باختلاف مناطقها وأزمنتها.[٩]

٢/١- وظائف المدينة الإسلامية:

إن المدينة المراد تحديد وظائفها هي المدينة الإسلامية في العصر الوسيط الإسلامي، أما المدن الحديثة فتكاد تفقد خصوصياتها، لأن وظائفها ونمط الحياة بها لا يكادان يختلفان عن المدن العالمية.

والوظيفة هي النشاط أو الدور الرئيس الذي تضطلع به المدينة داخل المناطق المحيطة بها، وفي علاقتها بالمدن الأخرى. وتسمح هذه الوظيفة بأن يكون للمدينة نفوذ أو إشعاع على هذه المناطق أو المدن. ولا عبرة في الوظائف بالوظيفة الداخلية للمدينة لأنها نتاج الحياة المدنية كالسكن مثلاً، ذلك أن "البناء واختطاط المنازل إنما هو من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف"[١٠]، وإنما العبرة بالوظائف الخارجية، تلك التي قامت من أجلها وتميزها عن مثيلاتها وتجلب لها أسباب الثروة[١١]. والحديث عن وظائف المدن الإسلامية وتخصيص مدينة ما بوظيفة معينة، لا يعني أن هذه المدينة لا تؤدي غيرها، فقد تتعدد الوظائف في المدينة الواحدة في العصر الواحد، وقد تتغير وظائف المدينة عبر العصور. فمن المدن الإسلامية ما بدأ على هيئة معسكرات حربية ثم تحول إلى مدن وحواضر كبرى مثل البصرة والكوفة والقيروان، ومنها ما أنشئ كعواصم للدول المتتابعة كبغداد والقاهرة وفاس ومراكش...، ومنها ما نشأ ونما مرتبطًا بعوامل دينية كالنجف وكربلاء وغيرها. ولذلك

فوظائف المدن متداخلة، وليس من السهل تحديد أي وظيفة تتصدر وظائف المدينة، خاصةً وأن المدن تسعى إلى تنويع وظائفها تدريجيًا.

(٢/١) ١- الوظيفة الدينية:

ليست المدينة ذات الوظيفة الدينية هي التي يؤدي أكثر سكانها شعائرهم الدينية، أو التي تتوفر على بعض أماكن العبادة، إنما التي يحج إليها الناس ليؤدوا شعيرة مخصوصة من شعائر دينهم. وهذه الوظيفة قديمة، وكانت المدن التي تؤديها تسمى "مدن العبادة"[١٢]. و"قد كانت للأمم في القديم مساجد يعظمونها على جهة الديانة بزعمهم، منها بيوت النار للفرس وهياكل يونان، وبيوت العرب في الحجاز"[١٣]. وفي الإسلام "فضل الله بقاعا اختصها بتشريفه، وجعلها مواطن لعبادته، يضاعف فيها الثواب وينمي بها الأجور"[١٤]. وإذا كانت الطبيعة والبيئة أو الظروف الجغرافية تتدخل بشكل أساسي في اختيار مواقع المدن، فإن الدين يشكل العامل الحاسم في اختيار موقع المدينة الدينية. فالمدن عامة تحتاج إلى بيئة مساعدة على الاستيطان ومشجعة على إقامة الأنشطة الاقتصادية، وعلى التوسع، غير أن هذا الشرط قد يكون ثانويا، أو لا اعتبار له، في اختيار موقع المدن الدينية و نشأتها، فقد يستغني بعضها عن الشروط الطبيعية والظروف الجغرافية تمامًا.

ومن المدن الدينية ما كان أصل نشأتها دينيا، وأمر بنائها توقيفيًا، ولم يكن لموقعها قيمة جغرافية، مثل مكة التي أنشئت بواد غير ذي زرع. ومنها ما نشأ قديما نشأة طبيعية مرتبطة بالتجارة، ثم تطور في ما بعد لارتباطه ببعض الأحداث الدينية، مثل القدس التي بنى بها داود وسليمان المسجد ونصبا هياكله، وهي مدفن كثير من الأنبياء من ولد إسحاق، وشكلت في الإسلام مسرى النبي صلى الله عليه وسلم، وبها المسجد الأقصى. ومنها المدينة المنورة التي تحولت بعد الهجرة من مجرد قرية "يثرب" إلى مدينة متكاملة.[١٥]

وفي عهود لاحقة ظهرت بعض المدن التي نمت حول مدافن أئمة وعلماء وصلحاء، فكانت هذه المدافن نواة مدن كبيرة ككربلاء والنجف والكاظمية والأعظمية وغيرها[١٦]. ويدرج بعض الباحثين هذه المدن ضمن المدن الدينية لأنها تمارس فيها شعائر وطقوس يقيمها من يعتقد في هؤلاء الأئمة والعلماء والصلحاء، وهي الصفة التي تميز المدينة عن باقي المدن. وقد تصبح لهذه المدن وظائف أخرى ذات أهمية ثقافية واقتصادية، نظرا للتطور الديموغرافي والعمراني الذي تعرفه، لكنها غالبًا ما تحافظ على إشعاعها الروحي، ولا تتأثر بالتحولات السياسية، لأنه وظيفتها مرتبطة بالمجتمع أكثر من ارتباطها بالدولة والحكم والسياسة. وللمدينة الدينية قدسيتها في نفس حجيجها، إلا أن المكان الذي اكتسبت منه هذه الميزة يظل أكثر قدسية، وربما شكل مركز المدينة وأهم مكان فيها.

(٢/١)٢- الوظيفة السياسية والإدارية:

تختار في الغالب، المدينة التي يراد لها أن تقوم بهذه الوظيفة، على خلاف بقية الوظائف، بمعنى أن هذا النوع لا ينمو ويتطور طبيعيًا كالمدن التجارية والصناعية، أو حتى الثقافية، غير أنه تراعى فيها الشروط الطبيعية والجغرافية. وتمارس المدينة وظيفتها الإدارية والسياسية، غالبًا، إلى جانب وظائف أخرى: علمية وتجارية، مثل فاس ومراكش ودمشق وبغداد. وقد تنشأ المدينة أساسًا لهذا الغرض، كما أنها قد تختار من بين باقي المدن لأداء هذه الوظيفة، إلا أنه غالبًا ما توكل هذه الوظيفة للمدينة الرئيسة في الدولة[١٧]. إلا هذا النوع من المدن يتراجع ويندثر بتراجع وتدهور الدولة التي اتخذت منه عاصمة لها، ذلك "أن الدولة إذا اختلت وانتقضت، فإن المصر الذي يكون كرسيًا لسلطانها ينتقض عمرانه، وربما ينتهي في انتقاضه إلى الخراب، ولا يكاد يتخلف".[١٨]

وتمثل "المدن العواصم" أهم مدن هذا النوع باعتبار أهميتها السياسية، إذ يعتبر توفر السلطة السياسية من المعايير الحضرية التي تميز المدينة عن غيرها من مراكز الاستيطان. كما أن الدولة القائمة لا تستقر دواليبها وتستقيم أمورها إلا ببناء عاصمة جديدة أو إحداث تغيير في المدينة التي كانت عاصمة لدولة قبلها، مثل فاس في عصر المرينيين.[١٩] وقد كانت المدينة المنورة عاصمة للدولة الإسلامية ومركز إدارتها، ومع اتساع الفتوحات كانت الحاجة ماسة إلى تأسيس مراكز إدارية تشكل عواصم الأقاليم المفتوحة، يعين الخليفة ولاة عليها. وكان لهذا النظام أثره في تخيط المدن الناشئة كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، إذ أنشئت في كل منها دار للإمارة، هي بمثابة المركز السياسي والإداري للمدينة وإقليمها، وأصبحت دار الإمارة عنصرًا أساسيًا في تخطيط المدينة الإسلامية.[٢٠]

وتنعكس الأهمية السياسية للمدينة إيجابًا وسلبًا على الجانب العمراني، فقد تزدهر المدينة بسبب الحظوة والرعاية اللتان تنالهما أكثر من غيرها من المدن عندما تكون عاصمة أو مركزًا إداريًا، كما يتأثر عمرانها بزوال أهميتها السياسية الناتج عن تغييرها بأخرى أو عن زوال دولتها، فعمر المدينة هو نفسه عمر دولتها، "فإن كان عمر الدولة قصيرًا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة، وتراجع عمرانها وخربت، وإن كان أمد الدولة طويلاً ومدتها منفسحة، فلا تزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد، ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح...، ومثال ذلك ما وقع في بغداد والكوفة في المشرق والقيروان والمهدية وقلعة بني حماد في المغرب"[٢١]. وقد تحتفظ بدورها السياسي حتى بعد سقوط الدولة التي أنشأتها لما تتخذها الدولة الجديدة عاصمة لها "وربما ينزل بالمدينة بعد انقراض مختطها ملك آخر ودولة ثانية، يتخذها قرارًا وكرسيًا يستغني بها عن اختطاط مدينة ينزلها، فتحفظ تلك الدولة سياجها، وتتزايد مبانيها ومصانعها بتزايد أحوال الدولة الثانية وترفها، وتجد بعمرانها عمرا آخر، كما وقع بفاس والقاهرة"[٢٢] ومراكش. ومن أهم المنشآت

الإدارية في المدينة الإسلامية قصر الحاكم، وسكنى أعوانه، والإدارة والدواوين والقلعة العسكرية.

(٢/١) ٣- الوظيفة الاقتصادية:

تقتصر الوظيفة الاقتصادية للمدينة على النشاط التجاري والصناعي، أما الزراعة فلا تدخل ضمن وظائفها، وإن وجدت فهي تمارس في ظروف خاصة وفي أماكن محدودة[٢٣]. ولا تدخل في تحديد الوظيفة الاقتصادية للمدينة الأنشطة الضرورية، فهذه تمارسها كل المدن، إنما تعتبر المدينة اقتصادية إذا كانت تحترف نشاطًا اقتصاديًا معينًا تعرف به ويمكنها من الإشعاع الاقتصادي. ولا تعتبر الأنشطة الاقتصادية الضرورية وظيفة للمدن، وإنما هي شرط من شروط إنشائها، لأنه لابد من توفير حاجات السكان، وفي توفيرها قد تعتمد على إقليمها أو على أقاليم بعيدة عن طريق التبادل التجاري.

ويعتبر النشاط التجاري من أهم أنشطة المدينة الإسلامية الاقتصادية ولذلك كان اختيار موقع المدينة، في الغالب، مرتبطًا بالإقليم وما يوفره من إمكانات اقتصادية، وبالطرق التجارية الهامة التي تمكن المدينة من توفير احتياجاتها وتصدير منتوجاتها، لاسيما وأن المدينة لا يمكن أن تعيش على وظائفها المحلية فقط، بل لا بد لها من إقامة علاقات مع غيرها من المدن. والموقع المتميز هو الذي يسهل عملية التواصل، وقد كان لموقع بغداد على الطرق الرئيسة اعتبار في اختيار المنصور لها[٢٤]. ومن المدن التي مارست وظيفتها التجارية أغمات وسجلماسة وفاس، ومدن المغرب الأوسط وإفريقية، هذه المدن التي أنشأت على طول المسالك التجارية، وازدهت نتيجة الرواج التجاري. وتزداد المدينة ازدهارا في أدائها الاقتصادي بما يوفره لها إقليمها من إمكانات فلاحية وتجارية.

وينعكس المستوى الاقتصادي للمدينة على توسعها العمراني سواء من حيث الحجم أو الوثيرة، فالازدهار الاقتصادي للمدينة يستقطب الناس ويجذبهم إليها، رغبة في رغد العيش وتنمية الثروات. فمراكش مثلاً احتكرت أهم الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية، مما دعا الفئات الغنية المستقرة في المدن المجاورة إلى أن تنتقل إليها، وكذلك فاس زمن الأدارسة حيث "كثرت العمارة بها، وقصدها الناس من إفريقية والأندلس، وجميع بلاد المغرب، فضاقت بسكانها، فبنى الناس الأرباض بخارجها، وبنى الأمير (يحي بن إدريس) بها الحمامات والفنادق للتجار وغيرهم"[٢٥]. وترجع أهمية فاس إلى أنها كانت محطة للقوافل التجارية المتجهة من الجنوب نحو الشرق والشمال نحو سبتة والأندلس، وبذلك غدت فاس عاصمة اقتصادية لمنطقة واسعة من الغرب الإسلامي[٢٦]. وليست الطرق البرية وحدها تؤهل المدينة للقيام بالوظيفة التجارية، فالمدن المرفئية كان لها حضور ووزن في الحياة الاقتصادية لا يقل أهمية عن الذي كان للحواضر الداخلية، ومنها سبتة وبجاية والمهدية.[٢٧]

أما النشاط الصناعي، فقد ظل مرتبطًا في العصور الأولى بالنشاط التجاري، حيث استفادت الصناعة من توفر المواد الأولية، وتنوع الثروات المعدنية، فتنوعت الصناعات في المدن الإسلامية حتى صارت مظهرًا من مظاهر ازدهارها. ويؤكد ذلك ما كتبه الرحالة والمؤرخون في وصفها، فكان "في مدينة فاس ضياع ومعايش ومبان سامية، ودور وقصور، ولأهلها اهتمام بحوائجهم، وجميع آلاتهم"[٢٨]، وما تحتفظ به المتاحف الإسلامية والدولية. ومن بين الصناعات الذي ازدهرت آنذاك صناعة الأسلحة (المنجنيق والسيوف والرماح والدروع)، وصناعة الأواني المنزلية، وصناعة الزجاج والعطور والأصباغ، والنسيج والملابس والسكر والورق...[٢٩]، ومن أهم المدن الصناعية: (دمشق وبغداد والموصل والقاهرة).. وكانت المدن الاقتصادية بمثابة سوق كبير أبوابه مشرعة في كل الاتجاهات يقصده الأجانب عن المدينة، وداخل المدينة هناك أسواق ومحلات مختصة في تجارة ومصنوعات بعينها.[٣٠]

(٢/١) ٤- الوظيفة الدفاعية والعسكرية:

تمارس المدينة الإسلامية حدًا أدنى من الوظيفة الدفاعية العسكرية، ذلك أن الأمن والحماية من الشروط الضرورية في المدينة. ولذلك فمن أهم مميزات المدينة الإسلامية توفر القلاع والحصون للحماية. لكن هناك مدن أنشأت لغرض عسكري، لا لحماية نفسها، بل لحماية الدولة ككل، وهذه هي المدن الدفاعية العسكرية. ومن أهمها مدن الأمصار، التي أنشئت على حدود الدولة، وارتبطت نشأتها بالجهاد والفتح، وكانت بمثابة معسكرات حربية لـ "دفع ما يتوقع على الملك من أمر المنازعين والمشاغبين، لأن المصر الذي يكون في نواحيهم ربما يكون ملجأ لمن يروم منازعتهم، والخروج عليهم"[٣١]. وفي هذا النوع من المدن يحتل الموضع أهمية كبرى، فيحتاج إلى المواضع المحصنة تحصينا طبيعيا، لأن "المصر يقوم مقام العساكر المتعددة لما فيه من الامتناع ونكاية الحرب من وراء الجدران، من غير كثير عدد ولا عظيم شوكة".[٣٢]

غير أن مواضع المدن الدفاعية العسكرية اختلفت بتطور وسائل الدفاع وقوتها، وباختلاف ظروف نشأتها، فالمدن التي نشأت في مرحلة اشتد فيها الصراع والحروب كان موقعها أكثر حصانة من تلك التي نشأت في مرحلة أمن وسلام. ومنذ العصر الإسلامي الأول برزت أهمية الموقع المحصن تحصينا طبيعيا بالنسبة للمدن الدفاعية[٣٣]، كما هو الحال بالنسبة لمدن الهجرة التي اتخذها عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاعدة للفتح الإسلامي، ومنها القيروان التي أنشئت في موقع يسهل على الجند التزود بالماء. ونظرًا لملائمة الموقع فقد تحولت المراكز الدفاعية إلى مدن كبرى لتوفر الشروط الضرورية للمدينة. وأول هذه المدن هي البصرة التي أسسها عقبة بن غزوان سنة (١٢هـ/٦٣٣م)، والكوفة التي أسسها سعد بن أبي وقاص سنة (١٧هـ/٦٣٨م)، والفسطاط التي أسسها عمرو بن العاص سنة (٢١هـ/٦٤٢م)، والقيروان التي أسسها عقبة بن نافع

سنة (٤٥هـ/٦٦٥م)[٣٤]. ومثال ذلك مدينة الرباط، ومدريد (مجريط العربية)[٣٥].

وفي المشرق أقامت السلطة مراكز إدارتها في قلاع محصنة ومواضع مرتفعة لتشرف منه على مدن العامة القريبة منها، ومثال ذلك قلعة صلاح الدين في القاهرة، وقلعة الموصل في العراق[٣٦]. ولم تكن تتخذ لمدن الأمصار في البداية أسوار لأنها كانت بمثابة معسكرات حربية، وإنما أنشئت الأسوار بعد ذلك لتأمين المدينة، كما حصل بواسط وبغداد والقاهرة والمهدية والقيروان وقرطبة[٣٧]. وفي المغرب بنى الموحدون المعمورة على مصب نهر سبو لحمايته من دخول السفن المعادية.

(٢/١) ٥- الوظيفة العلمية والثقافية:

مارست المدن الإسلامية الأولى كلها حدًا أدنى من التربية والتعليم في المساجد والكتاتيب، وكان التعليم يبتدأ بتعليم القرآن واللغة العربية. وعندما ينهي الطالب تحصيل العلوم المتوفرة في بلده يرحل في طلب العلم إلى مدن وأقطار أخرى، حيث تشكل المساجد الجامعة جامعات كبرى، ينتصب فيها كبار العلماء للإقراء والتدريس، ومنها المسجد النبوي، والمسجد الأموي، ومساجد العراق، وجامع القرويين والقيروان والأزهر، ومساجد الأندلس، وغيرها، وكان يدرس بها جميع العلوم[٣٨]. وظهرت فيما بعد المدارس المتخصصة في شتى أنواع العلوم كالمدرسة النظامية ببغداد التي بناها الوزير نظام الملك، واستغرق بناؤها عامين (٤٥٧-٤٥٩هـ/١٠٦٥- ١٠٦٧م)، والكاملية في القاهرة، والنورية في الشام، ومدارس المغرب الأقصى في عصري الموحدين والمرينيين، وبذلك ازدهرت كل أصناف العلوم في الدولة الإسلامية.[٣٩]

وقد ازدهرت الرحلة العلمية في ذلك العصر، إذ قلما توفرت العلوم كلها في مدينة أو بلد واحد، فكان "لابد منها (الرحلة) في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال"[٤٠]. ومن أهم المدن التي اشتهرت بالعلم المدينة المنورة التي كان يقصدها طلاب الحديث وعلومه وبغداد التي انتشر به علم اللغة والكلام، والقاهرة، وقرطبة واشبيلية بالأندلس، ومراكش وفاس وسبتة في المغرب الأقصى، والقيروان، وتلمسان التي ازدهرت بها العلوم والفنون، وأنجبت العلماء والرجال الأفذاذ الذين طار صيتهم وراء الحدود[٤١].... وانعكست وظيفة المدينة العلمية على عمرانها فكثرت في المدن التي اشتهرت بالعلم المدارس وما يرتبط بها من دور الطلبة، ونفقت سوق الكتب، وازدهرت النساخة[٤٢]. وغالبًا ما كانت العواصم تضطلع بهذه المهمة، نظرًا لتشجيع الحكام للعلم ورغبتهم في تقريب منهم واستفادتهم وأبنائهم وحاشيتهم من علمهم، مثلما حدث في مراكش في عصري المرابطين والموحدين.[٤٣]

خلاصة القول: إن الخدمات الضرورية وفي كل المجالات ليست من وظائف المدينة، فتلك وظيفة كل مدينة التي لا تكون كذلك إلا بها، أما الوظيفة فهي التي تميز المدينة عن غيرها من المدن، وتجعلها تمارس إشعاعها من خلالها. وقد تنوعت هذه بتنوع المدن الإسلامية ذاتها.

ثانيًا: تنظيمات المدينة الإسلامية

تهتم التنظيمات بالحياة الداخلية للمدينة الإسلامية، ويقصد بها أشكال وآليات تنظيم الحياة العامة داخل المدينة، وليس الحياة العامة نفسها، لأن دراسة الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في المدينة يقتضي تقصي كل أوجه أنشطة السكان في كل مجال من المجالات. وفي المدينة الإسلامية تنظم الحياة وفق مقتضيات الشرع الإسلامي، والمصلحة العامة المعتبرة شرعًا والمراعية للمقاصد الكبرى للدين. وكما أن بناءها يكون بحسب "ما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية"، فكذلك التسيير فيها والتدبير، شأنه شأن الأحكام السياسية في الإسلام. ولا يمكن الحديث عن التنظيم الديني في المدينة الإسلامية، إذ الدين هو الإطار العام الذي تنتظم فيه كل التنظيمات، وهو متضمن فيها، وسوف ينصب الحديث عن التنظيم العمراني، والتنظيم السياسي والإداري، و التنظيم الاجتماعي، ثم التنظيم الاقتصادي.

١/٢- التنظيم الإداري:

عمدت الكتابات الاستشراقية إلى إلغاء ذاتية المدينة الإسلامية، وادعت أن نظمها تذوب في النظم المركزية للدولة. ولما كانت الدولة الإسلامية –في نظرهم– بيروقراطية فقد أفقدت المدينة استقلالها وذاتيتها،[٤٤] واعتقد المستشرقون أن الإسلام يعترف بالوجود الديني للمدينة، ولا يعترف بوجودها السياسي، وبالتالي فهي خالية من المؤسسات المدنية والإدارية.[٤٥]

إن المدينة في الحضارة الإسلامية تجسد السلطان وتؤكد الملك، وتبرز عظمته وقوته، وفي الوقت نفسه تبرز ارتباط الحاكم بالرعية، ويتجسد ذلك في البيعة والولاء، وفي صلاة الجمعة التي يتم الدعاء فيها للخليفة أو الأمير[٤٦]. وقد شكل الإسلام دستور المدينة الإسلامية، كما شكل الفقه الإسلامي مرجعًا للسكان في أحكامهم. وتتشابه في هذا المدن الإسلامية مع بعضها، وتنتفي خصوصياتها، بل لهذه الاعتبارات تشترك في الصفة "الإسلامية"، غير أنها تحتفظ باستقلاليتها وبحق إدارتها المحلية، في إطار النظام العام للدولة الإسلامية. وتختلف في هذا مدن المشرق عن مدن المغرب، نظرًا لاختلاف أشكال التنظيم السياسي والإداري للدولة الإسلامية هنا وهناك. بل تختلف مدن المشرق عن بعضها وكذلك مدن المغرب، ولذلك فإن المتتبع للمراحل التي عاشتها الحواضر المغربية يلاحظ تكرار "الملك الأصغر"، حسب تعبير ابن خلدون، بشكل لا يواكب بالضرورة دورة الحكم المركزي.[٤٧]

عملت المدينة الإسلامية على إيجاد بنيات ومؤسسات تنفذ من خلالها نظمها وقوانينها الإسلامية. وقد جعل ابن سهل للحكم ست خطط، وفصل فيها، وهي: "القضاء والشرطة والمظالم والرد، والمدينة والسوق"[٤٨]. وتعتبر الإمارة من الوظائف الهامة والأساسية في النظام السياسي الإسلامي، شأنها شأن الوزارة. ويعتبر الوالي أو

الأمير نائبًا عن الخليفة في نطاق إقليمه وإمارته، يتولى شؤون المدينة كلها، ويناط به الحفاظ على استقرار الأمور وضمان مصالح السكان. وقد حدد فقهاء السياسة أنواع الإمارة وحدود صلاحية الأمير في كل نوع[٤٩]. ومن صلاحيات الوالي الإشراف على جميع المصالح والمؤسسات والسلط في المدينة، ومن هذه السلط: السلطة القضائية، وأجهزة الأمن والمراقبة مثل الشرطة والحسبة، وأجهزة التسيير المالي، مثل العامل...[٥٠].

وقامت هذه المؤسسات بإدارة المدينة ورعاية شؤونها، وتوجيه تخطيطها، وحل مشاكلها في إطار القوانين الإسلامية. لكن المدن الإسلامية لم تماثل "المدن الدول" في استقلالها، كما كان عند اليونان، لأن النظام السياسي الإسلامي يعتبر الخلافة إطارًا جامعًا، ويعطيها حق التصرف "في أصول الملة الدينية والدنيوية، وتنفيذ الشرع فيها على العموم"، وجميع الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة، والدنيوية "كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة، فكأنها الإمام الكبير والأصل الجامع، وهذه كلها متفرعة عنها، وداخلة فيها لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدنيوية".[٥١]

وعلى هذا النحو تشكلت المؤسسات في المدينة الإسلامية، غير أن مدن العواصم تميزت بوجود مستويين من التنظيم: عام يشمل التنظيم المركزي للدولة التي تشكل المدينة عاصمتها، وخاص بهم التنظيم المحلي. فكانت المدينة تضم الوالي والقاضي والمحتسب والشرطة، وما يساعد هؤلاء من أجهزة إدارية تنظم الحياة في المدينة وتدير شؤونها الإدارية. واتصلت سلطات المدينة بالسلطة المركزية اتصالاً مباشرًا، فهذه الأخيرة هي مصدر الولايات المختلفة، ومنها يكون التعيين والعزل. ورغم أن النظم المحلية اختلفت باختلاف المدن والأعصار والسياسات، وتطورت بتطور الحياة فإن النظم الإدارية المدنية ظلت مرتبطة بالخطط الدينية، ولم تنفصل عنها إلا في العصر العثماني تأثرًا بالاتجاهات السياسية المعاصرة.[٥٢] وقد ازدهرت المدن الإسلامية مع الاستقرار السياسي، أما عندما يكون هناك صراع سياسي فإنه غالبًا ما يتبعه صراع اجتماعي يفتت الوحدة الاجتماعية، وتتضرر منه المدينة على كافة المستويات، وذلك حال مدن الأندلس في عصر الطوائف.[٥٣]

٢/٢- التنظيم الاجتماعي:

اهتم المسلمون بتنظيم المجتمع بالقدر الذي اهتموا به بتنظيم الدولة أو أكثر، وعملت النظرية الاجتماعية الإسلامية على تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة، وبين المجتمع والدولة من جهة ثانية، بما يكفل العدالة الاجتماعية، ويضمن مصالح الفرد والجماعة، ويحافظ على وحدة المسلمين، فالمدينة هي التعبير المادي عن وجود الجماعة الأمة، والفرد يندمج في الجماعة تمامًا كما تختفي المنازل الخاصة في الكتلة المتراصة للنسيج العمراني، لكن مع الاحتفاظ بذاتية كل فرد.[٥٤]

وقد تميزت المدن الإسلامية بتركيبتها الاجتماعية التي تعتمد على الانتماء القبلي أو الديني أو الحرفي. وإلى جانب الأسرة والعشيرة، والقرابة، والجوار قامت مجموعة من التنظيمات الاجتماعية. وقد جعل أهل البصرة" المدينة خططًا بحسب القبائل لكل قبيلة خطة... ووسط كل خطة رحبة فسيحة لمرابط خيولهم وقبول موتاهم، وتلاصقوا في المنازل".[٥٥] وإلى جانب التنظيمات الحضرية الرسمية توفرت في المدينة الإسلامية تنظيمات اجتماعية، شعبية وأهلية غير رسمية، أسهمت في تماسك المجتمع وتنظيمه، وأظهرت قدرة السكان على تنظيم أنفسهم، والمحافظة على وجودهم الجماعي، والدفاع عن مصالحهم المشتركة، عن طريق المطالبة الجماعية المنظمة، والوقوف في وجه كل تعسف محتمل من السلطة.

ومن هذه التنظيمات الطرق الصوفية التي كانت تجمع بين المريدين وتنظمهم في ممارسة بعض الطقوس الدينية، وتستنفرهم للجهاد إذا اقتضى الحال، وتستعملهم في الثورة على الحكم مثلما وقع مع المريدين في مدينة شلب غرب الأندلس وزعيمهم ابن قسي لما ثاروا على المرابطين في القرن (٦هـ/١٢م).[٥٦]

وأما الطوائف المهنية فكانت تجمع بين أصحاب المهنة أو الحرفة الواحدة تجارة كانت أو صناعة، وتنظم المهنة، ويبث رئيسها في كل ما يتعلق بالمهنة من مشاكل وخلافات الشغل، وجودة المنتوج وثمنه... إلخ. ويؤدي دور الوسيط بين أصحاب المهنة والسلطات المعنية، فيرفع إليها طلباتهم، ويبلغ أوامر الحكم، ويساعده في ذلك رؤساء الأحياء. وبتنظيم المنافسة ومعاقبة المسيئين كانت الطوائف تسهم في إدارة المدينة وتنظيم الحياة، وبذلك شكلت الطوائف روابط مهنية إدارية تنظم العلاقة بين المهنيين والسلطة.[٥٧]

إضافة إلى هؤلاء وجدت في المدينة الإسلامية فئات أخرى لها خصائص وأدوار متميزة، مثل العلماء والأعيان الذين كانوا يمثلون المجتمع ويعبرون عن آماله وآلامه، وفي الوقت نفسه يتعاونون مع الحكام في تطبيق النظام وإجراء الأحكام، ويراقبون مدى موافقة أحكامهم لمقتضيات الشريعة، فكانوا زعماء وقادة للسكان وممثلين لهم ومسؤولين عنهم وأمامهم. وكان أهل الذمة من اليهود والنصارى يشكلون طوائف قائمة الذات تتمتع بحرية اتباع نظامها الخاص، ويرأسها مقدم مسؤول عنها.

٣/٢- التنظيم الاقتصادي:

يعتبر السوق من المرافق العامة الأساسية في المدينة الإسلامية، وقد حرص المسلمون على تنظيم الأسواق لأنها "تشتمل على حاجات الناس"[٥٨]. ومع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية عامة، ونظم التجارة بوجه خاص. تنوعت الأسواق بتنوع أصناف التجارة والصناعة والحرف، فكان لكل حرفة أو تجارة سوقًا خاصًا بها. وتوزعت في المدينة بشكل يسر عملية التبادل التجاري، ومن غير ضرر أو إعاقة لحركة المرور، واتخذت بعض الأحياء أسماء الحرفة أو الصناعة التي عرفت بها كالنجارين، والنحاسين، والفخارين،

والزجاجيين.. وبتوزيع التجارات والحرف ظهرت طوائف وهيئات حرفية لها هيكلها التنظيمي وأنشطتها الاجتماعية الخاصة، وبتطور هذه التنظيمات ظهر ما يعرف بـ"النقابات". وسهل تصنيف الأسواق مراقبة السلطة لها، والتقليل من الازدحام في شوارع المدينة الضيقة. وراعى هذا التصنيف طبيعة السلع، فالسلع الضخمة الثقيلة الوزن تستقر عند الأطراف حتى لا يتسبب نقلها إلى وسط المدينة في عرقلة حركة السير وأذى المارة.

وشكل السوق مرآة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، يظهر رخاءها أو عسرها، و مدى التزام الإسلام في المعاملات الاقتصادية، والحياة العامة. وتشابه شكل أسواق المدن الإسلامية، إذ كان جزء من السوق مسقوفًا ومحميًا من عوامل الطبيعة، والجزء الأخر مكشوفًا.[٥٩] وأقيمت أسواق المدينة بجوار المسجد الجامع، واصطفت على جانبي الشوارع الرئيسة النافذة دون الطرق الخاصة، تيسيرًا لحركة المرور، وتسهيلاً للمراقبة.

واهتمت السلطة بنظام الحسبة بهدف تنظيم الأنشطة التجارية ومراقبة الأسواق، سلعها ومعاملاتها، ومنع الاختلالات والتجاوزات التي من شأنها أن تضعف الثقة بين المتعاملين، وتفسد التجارة. "وكان صاحب السوق يعرف بصاحب الحسبة، لأن أكثر نظره إنما كان فيما يجري في الأسواق من غش وخديعة ودين، وتفقد مكيال وميزان وشبهه"[٦٠]. فكانت بذلك الحسبة نظامًا رقابيًا، يستوعب المبادلات التجارية كلها، يقر الحقوق، وينصف الناس، ويمنع الضرر، ويحمي السوق من كل أشكال العبث والفوضى. والحسبة هي واسطة بين أحكام القضاء والمظالم[٦١]. ولتحقيق الأهداف المرجوة من نظام الحسبة غالبًا ما كان المحتسب يستعين ببعض العرفاء من أصحاب المهن والحرف لكشف أنواع التلاعب والغش، لأنه "إذا فسدت أحوال الأشخاص واحدًا واحدًا، اختل نظام المدينة وخربت".[٦٢]

ومع توسع أنشطة التجارة الخارجية، واتصال المدن الإسلامية بغيرها من مدن العالم، أنشئت فنادق خاصة لإيواء التجار الأجانب، ومن هذه الفنادق ما كان بمثابة قنصلية لدولة أجنبية. وقد التزم الأجانب في تجارتهم مع المسلمين بما تقتضيه الأحكام الإسلامية.

٤/٢- التنظيم العمراني:

إن الهدف من تخطيط المدن هو إعطاء تعبير مادي للحقيقة الروحانية والمجردة التي تسمى المدينة، والتي هي في جوهرها رمز لنظام سياسي واجتماعي وديني[٦٣]. كما أن العمارة وفن التشييد تعتبر أحد الروافد الأساسية لتتبع تاريخ البشرية، وتطور ثقافتها، وتلاقح تأثيراتها مدًا وجزرًا[٦٤]. وتتحكم في العمارة عدة عوامل، منها ما يرتبط بالضوابط الشرعية، ومنها ما له علاقة بالمستلزمات والروابط الاجتماعية، ومنها ما تكون له دوافع ذاتية وفطرية[٦٥].

ولذلك تأثر تخطيط المدن الإسلامية بطبيعة الحياة العامة في المدينة (دينيًا، سياسيًا، اجتماعيًا، اقتصاديًا)، وسعى المخططون إلى تنظيم العمران بشكل يحفظ للمجتمع خصوصيته الإسلامية، ويسهل ممارسة الأنشطة الحياتية العامة. وشكلت المدينة بتخطيطها العمراني الهيكل الذي يحوي كل أنشطة السكان، وقد تميزت المدينة الإسلامية بمرفلوجيتها (Morphology) الحضرية الخاصة، وخصائصها البنيوية. واعتمد هذا التخطيط على قواعد ومبادئ كبرى، أهمها وأعمها مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، و"الأخذ بالعرف". فكان تفادي الضر والإضرار من أهم المبادئ التي اعتبرت في هيكلة المدينة، سواء كان الضرر ماديًا أو معنويًا. وحدد الفقهاء مظاهر الضرر المادي الناتج عن تفاعل النشاطات داخل التكوينات المعمارية للمدينة. وقرروا قاعدة عامة أوردها صاحب "المعيار" قائلاً: "والقاعدة أن المرافق التي لا ضرر فيها لا يمنع منها من أراد إحداثها، لأنه ينتفع هو، وغيره لا يستضر".[٦٦]

والمدينة إما أن يكون لها منشئ يفرض تصميمها كما هو الحال بالنسبة للكوفة والبصرة والكوفة والفسطاط وبغداد ومراكش وفاس... فتسمى "مدينة جديدة"، أو لا يكون لها منشئ، فيتوقف شكلها على قدرة الموقع على الوفاء بالحاجات الطبيعية الضرورية للساكنة، وهذا النوع يسمى "المدن التلقائية".[٦٧] لقد توصل بعض علماء السياسة الشرعية[٦٨] إلى تحديد أهم الأسس التي ينبغي أن تراعى عند إنشاء المدن، وهي:

- توفير ماء الشرب العذب بها حتى يسهل تناوله من غير عسف.
- تقدير طرقها وشوارعها حتى لا تضيق بالمارة.
- بناء الجامع في وسطها حتى يكون قريبا من جميع أهلها.
- توفير الكفاية من الأسواق لينال السكان حوائجهم من قرب.
- تمييز الساكنة وعدم جمع الأضداد المتباينة، حتى لا يقع الهرج.
- تسويرها وتحصينها من الأعداء، لأنها في جملتها دار واحدة.
- توفر أهل الصنائع بها بقدر حاجة سكانها.

وقد اعتنى المسلمون في تخطيط مدنهم بجميع الوحدات المعمارية، صغيرها وكبيرها، وخضع تصميمها المنظم والمنطقي لأهمية الوظائف ودرجة ارتباطها بالمجتمع.

ففي المركز الأول **المسجد الجامع في الوسط**، وفي متلقى الطرق الرابطة بين أبواب المدينة، فهو النواة والمحور، ويجتمع فيه مختلف مكونات المجتمع، ومركزيته تسهل الوصول إليه من جميع الأطراف.

وفي المركز الثاني **البناية الأميرية** (دار الإمارة أو الخلافة)، وقد جرت العادة في القرون الأولى أن تكون مجاورة للمسجد الجامع ملاصقة له أو قريبة منه، وذلك اعتبار للتكامل الوظيفي بين الديني والسياسي، وعدم الفصل بين الدين والدولة. وأصبح هذا التخطيط تقليدًا، وإن تغيرت أشكاله بتغير الظروف السياسية والأمنية، للدولة، حيث انتقلت البناية الأميرية تدريجيًا إلى هامش المدينة أو خارجها، وانعزلت في قلع محصنة على شاكلة حلب ودمشق في المشرق الإسلامي، والقيروان وفاس ومراكش في الغرب الإسلامي[٦٩]. ووافق ذلك طغيان الاعتناء بالأشكال المادية التي تضفي على الملوك

والحكام هالة من العظمة تتناسب وهيبة الدولة. فتم عزل مركز السلطة عن سكنى العامة، واستقر الأعوان في مراكز قريبة من الحاكم. وسوغ لهم بعض الفقهاء ذلك مثل ابن الربيع الذي اقترح أن يسكن الحاكم في أفسح أطراف المدينة، ويجعل خواصه محيطين به حتى لا تتسبب مواكبه في أذى العامة والمارة، وحتى لا يتعرض لأذى الثائرين، وهناك مدن لم تكن مفتوحة للعامة، وكانت لها نظم ومراسيم خاصة مثل مدينة القاهرة الفاطمية.[٧٠]

وفي المركز الثالث هناك **المحلات التجارية والتجمعات المهنية** حسب أهميتها ونوعيتها: فالمهن النبيلة والنظيفة تكون بجار المسجد وحوله، ثم الملوثة في الهوامش أو بجار الأبواب. وفي المركز الرابع والأخير هناك التجمعات السكنية والمساحات الخضراء وأحيانًا الجبانات (المقابر).[٧١]

يمثل المنزل أهم أوعية أنشطة الحياة الاجتماعية في المدينة، ففيه تجتمع الأسرة، وإليه تأوي النساء، وفيه يربى الأولاد، وتقام مجموعة من الأنشطة الدينية، والتعليمية، والترفيهية، والإنتاجية. وقد حددت الشريعة الإسلامية نظام الحياة الأسرية بما يحفظ الحرمات والعرض، وبين الفقهاء أحكام البناء وشروطه، وطبق القضاة هذه الأحكام، ولم يتسامحوا في كشف حرمات المنازل بالنظر من أبوابها، أو الإطلاع عليها من خلال الأسطح المجاورة، والكوى التي تكشف بيوت الآخرين. وتجسدت حرمة المسلم وأسرته وممتلكاته في الطابع الذاتي للمنزل المحمي داخل محيطه والمفتوح على السماء. وفي تخطيط البيوت اعتبر التطاول في البنيان وحجب الشمس عن الجيران، وكشف عورات البيوت... من الضرر المؤذي، كذلك الدخان الضار والرائحة الكريهة، والصوت المزعج. وكان من اختصاص المحتسب "النظر والحكم في عيوب الدور وشبهها، إذا جعل له ذلك في تقديمه".[٧٢]

وتضافرت جهود السكان والسلطة في الحرص على التستر على الحرمات، وظهر ذلك في الشكل المادي للمدينة الإسلامية، وأخذ مظاهر متعددة، من بينها: تحديد مقدار ارتفاع المباني، وتنظيم المطلات على الشوارع، وفتح الأبواب، ووردت في ذلك نوازل وأحكام[٧٣]، بل نشأ نوع من الفقه سمي "فقه العمارة الإسلامية"، ومن أشهر الكتب في هذا الباب "الإعلان بأحكام البنيان" للفقيه المالكي ابن الرامي، وبموازاة ذلك حافظت البيوت على الشروط الصحية في تلقي أشعة الشمس والتهوية، وذلك من خلال الفناء الذي يعتبر مرفقًا ضروريًا في تصميم البيت الإسلامي.[٧٤]

ومنعًا للضرر تم إبعاد المنشآت الصناعية المسببة له، كأفران الفخار والجير، والمدابغ، والصناعات المزعجة عن الوحدات السكنية، وإقامتها على أطراف المدينة. ولما كانت الشوارع والأسواق مجال الاتصال والتعامل بين الناس فقد تدخلت سلطة المدينة في تنظيمها ومراقبة ما يجري فيها من نشاطات ومعاملات وسلوكات، وكان ذلك دور المحتسب من جهة،[٧٥] والعلماء من جهة ثانية، هؤلاء الأخيرين الذين لم يسوغوا بحال التصرف في الشوارع العمومية والمحجات بشيء يلحق الضرر بالناس،" ولا يسوغ ذلك في المحجات ولا في الطريق غير المتملكة بإذن ولا بغير إذن، لأن المنفعة غير خاصة بالإذن".[٧٦]

وحظرت الشريعة الإسلامية إنشاء المراقص والملاهي والحانات ودور البغاء، وغيرها من المنشآت التي تتعارض مع أحكام الشريعة ومقاصد الدين، ولذلك عرفت المدينة الإسلامية نوعًا من التراجع في مثل هذه المنشآت والمرافق العامة مقارنة مع المدينة اليونانية أو الرومانية. هذا في الوقت الذي تكاثر فيه في المدينة الإسلامية نوع آخر من المؤسسات الدينية كالمساجد، وهي كثيرة، والعلمية والثقافية كالجامعات، والمدارس، والاجتماعية كالمارستنات (المستشفيات)، ودور الأيتام، والزوايا.

خاتمة

لقد شكلت المدينة الإسلامية كيانًا مستقلاً في هياكلها وتنظيماتها، فتمتعت بخصوصياتها الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية في إطار وحدة الدولة الإسلامية. واختلفت ظروف نشأتها، وتنوعت وظائفها، وتطورت بحسب إمكاناتها المادية والبشرية، واعتناء السلطات بها. كما أن تطور الحضارة الإسلامية، وتنوع مشاربها وروافدها أغنى المدينة من كل النواحي: العمرانية والاجتماعية والتنظيمية...، وجعلها تعكس التنوع والامتزاج الذي حرفته هذه الحضارة. كما جعلها تتفوق عن مثيلاتها في حضارات العالم القديم الأخرى. وقد استطاع المسلمون أن يجمعوا في مدنهم بين ما يقتضيه الهيكل المادي للمدينة من حسن التخطيط جودة ومتانة البناء وجمال ورونق الزخرفة، ومراعاة الشروط الصحية من جهة، وبين الوظيفية التي تقتضي تسهيل وتسريع النشاط الإنساني داخل المدينة من جهة ثانية، وبين ما تقتضيه الحياة الإسلامية، وما توجبه تعاليم الدين، وتقاليد المجتمع، وخصوصيات الساكنة التي تنوعت أصولها الإثنية والاجتماعية، واختلفت مستوياتها الاقتصادية والثقافية. بل إن غير المسلمين وجدوا في المدينة فضاء لأنشطتهم الدينية والاجتماعية، وهو ما يعكس تساكن وتعايش سكان المدن وطوائف المجتمع على الرغم من بعض الاستثناءات في الزمان والمكان.

الهَوامِشُ:

(١) **معنى المدينة** لمؤلفيه ف.شواي- ر.بنام- ج.بيرد- أ.فان ايك- ك.فرامبتو ر.ريكورت- ن.سيلفر، ترجمة د عادل عوا، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨. وانظر ملخص الكتاب عند محمد حمود، **في مسألة المدينة والمدينة العربية**، ج٢، مجلة الفكر العربي، ع٣٠، دجنبر١٩٨٢، صص١٢٢-١٣٣. انظر: محمد ناصح، **محددات نشأة المدينة وتطورها بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط**، ندوة **المدينة في تاريخ المغرب العربي**، ص٨٤. الحبيب الجنحاني، **ابن خلدون والتطور العمراني في المغرب الإسلامي**، مجلة الحياة الثقافية، تونس، ع٩ ، ١٩٨٠، ص٢٢٩. أحمد قدور، **تأثير المدن الكبيرة على الشبكة الحضرية في العهد الموحدي**، ندوة **المدينة في تاريخ المغرب العربي**، ص١١٠.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، تحقيق درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٩، ص٣٢١.

(٣) الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، بيروت، دار الغرب الإسلامي،١٩٨١، ج٢، ص ٢٢٧.

(٤) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٣١٧.

(٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٣٢١-٣٢٢.

(٦) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٢٢.

(٧) ألبيرت حوراني، **المدينة الإسلامية**، مجلة عالم الفكر، مجلد١١، ع١، ١٩٨٠، ص١٠-١١.

(٨) م. يحيى وزيري، **العمارة الإسلامية والبيئة: الروافد التي شكلت التعمير الإسلامي**، عالم المعرفة، ع٣٠٤، يونيو ٢٠٠٤، ص٥٥. وقسم مدارس وطرز العمارة الإسلامية إلى ١٠ هي: الطراز الأموي، المغربي الأندلسي، العباسي، الفاطمي، السلجوقي، الأيوبي، المملوكي المغولي والتيموري، الهندي، والعثماني، ص٦٢-٨٣.

(٩) عبد العزيز توري، **إنجازات حضرية ومعمارية في العهدين الموحدي والمريني: مدينتي مراكش وفاس الجديد**، محاضرات لم تنشر، ١٩٩٦-١٩٩٧، ص٣.

(١٠) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣١٧.

(١١)عبد الفتاح وهيبة، **في جغرافية العمران**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ٨٤.

(١٢) وهيبة، **في جغرافية العمران**، ص ١٣٦.

(١٣) **المقدمة**، ص٣٣١.

(١٤) **المقدمة**، ص٣٢٣.

(١٥) **المقدمة**، ص ٣٢٣.

(١٦)محمدعبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة، ع ١٢٨، س ١٩٨٨، ص ١٠٩-١١٠.

(١٧) وهيبة، **في جغرافية العمران**، ص٩٠.

(١٨) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٤٧.

(١٩)محمد نصيح، **محددات نشأة المدينة وتطورها بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط**، ضمن **المدينة في تاريخ المغرب العربي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بن مسيك، الدار البيضاء، ص٨٠.

(٢٠) عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، ص١١٦-١١٧.

(٢١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣١٧-٣١٨.

(٢٢) **المقدمة**، ص٣١٨.

(٢٣) وهيبة، **في جغرافية العمران**، ص ٨٥.

(٢٤) عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، ص ٩٧-٩٨.

(٢٥)علي ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، الرباط، دار المنصور،١٩٧٢، ص٨٥.

(٢٦)أبو عبيد البكري، **المسالك والممالك**، ج٢، الطبعة التونسية، القسم الخاص بالمغرب، ص ٧٩٨.

(٢٧)الحسين بولقطيب، **النشاط الاقتصادي لبعض حواضر المغرب الإسلامي في أواخر القرن الخامس وبداية السادس الهجري**، المدينة في تاريخ المغرب العربي، ص١٧٩.

(٢٨) الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص ٢٤٢.

(٢٩)أحمد مختار العبادي، **الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية: الصناعة والأصناف**، مجلة عالم الفكر، المجلد١١،ع١، ١٩٨٠.

(٣٠)عن أنواع الأسواق أنظر عز الدين أحمد موسى، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال ق ٦ هـ**، بيروت، دار الشروق، ط١، ١٩٨٣، ص ٢٩٣-٢٩٥.

(٣١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣١٨.

(٣٢) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٣١٨.

(٣٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٧٧.

(٣٤)خالد محمد مصطفى عزب، **تخطيط وعمارة المدن الإسلامية**، سلسلة كتاب الأمة، رقم٥٨، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨، ص٥٩.

(٣٥) عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، ص ١٠٨.

(٣٦) نفسه، ص ١١٨.

(٣٧) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٣١٨ و٣٧٧.

(٣٨)فتحية النبراوي، **تاريخ النظم والحضارة الإسلامية**، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط٤،١٩٨٧، ص١٧٩-٢٢١.

(٣٩)محمد المنوني، **حضارة الموحدين**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط١، ١٩٨٩، ص١٨-٢٠.

(٤٠) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٥٤٠.

(٤١)عبد الرحمن بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢،ج٧، ص. إسماعيل الخطيب، **الحركة العلمية في سبتة خلال ق٧ هـ**، تطوان، مطبعة النور، ط١، ١٩٨٦، ص٥٢ و ٢٣٨-٢٤٢.

(٤٢) المنوني، **حضارة الموحدين**، ص١٤.

(٤٣)عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الدار البيضاء دار الكتاب، ط٧، ١٩٨٧، ص ١٠٤.ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص ٨٥.

(٤٤) **مجلة عالم الفكر**، ع١١، ١٩٨٠، ص٥.

(٤٥)انظر مثلاً: آراء هاموند وبرناند لويس وبلانهول وكارديت وشتيرن، **المدينة الإسلامية**، ص ٣٠١.

(٤٦) عبد العزيز توري، **إنجازات حضرية ومعمارية**، ص٦.

(٤٧)عبد الأحد السبتي، **المدينة الخلدونية بعد عصر ابن خلدون**، ضمن المدينة في تاريخ المغرب العربي، ص ١٤٢.

(٤٨) الونشريسي، **المعيار**، ج١٠،ص٧٧.

(٤٩)أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق سمير مصطفى رباب، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٠، ص ٤١-٦٨.

(٥٠)ج.ف.ب. هوبكنز ، **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة توفيق أمين الطيبي، ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠. عز الدين عمر موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩١، ص ١٨٤. النبراوي، **تاريخ النظم والحضارة الإسلامية**، ص٧٧-٧٩.

(٥١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٢٠٢.

(٥٢) عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، ص٢٩٧-٢٩٨.

(٥٣)مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط١، ١٩٧٩، ص ٣٤-٣٥.

(٥٤) فتحية النبراوي، **تاريخ النظم والحضارة الإسلامية**، ص١٦٢.

(٥٥)أبو الحسن الماوردي، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك**، تحقيق رضوان السيد، بيروت ١٩٨٧، ص٣٥.

(٥٦)عن ثورة المريدين أنظر: عصمت عبد اللطيف دندش، **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٨، ص٤٩-٧٥.

(٥٧) عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، ص ٣٦٦.

(٥٨) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٢٦.

(٥٩)سارة منية، **التكوين الوظيفي للمدينة الإسلامية**، مجلة الفكر العربي، ع٢٩، ص١٤٩.

(٦٠) الونشريسي، **المعيار**، ج١٠، ص٧٧.

(٦١) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص٢٦١.

(٦٢) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٤٦.

(٦٣) توري عبد العزيز، **إنجازات حضرية ومعمارية**، ص٣.

(٦٤)عبد العزيز توري، **العمارة المغربية: مادة البناء في بعض استعمالاتها عبر العصور**، مجلة المناهل، ع٧٣-٧٤، فبراير٢٠٠٥، صص١١-٤١.

(٦٥)الحسن تاوشيخت، **المعمار بالمغرب الأقصى بين أحكام البنيان وشح المظان**، مجلة المناهل، ع٧٣-٧٤، فبراير٢٠٠٥، صص ٢٨٧-٣٣١.

(٦٦) الونشريسي، **المعيار**، ج١٠، ص٢٧٧.

(٦٧) عبد العزيز توري، **إنجازات حضرية ومعمارية**، ص٤.

(٦٨)ابن الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق ناجي التكريتي، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨١، ص ١٩٢.

(٦٩) توري، **إنجازات حضارية**، ص٨. م يحي وزيري، **العمارة الإسلامية**، ص٩٥.

(٧٠) عبد الستار، **المدينة الإسلامية**، ص١٢٠.

(٧١) توري، **إنجازات حضرية**، ص٨.

(٧٢)الونشريسي، **المعيار**، ج١٠، ص٧٧-٧٨. م يحي وزيري، **العمارة الإسلامية والبيئة**، ص٩٥.

(٧٣) الونشريسي، **المعيار**، ج١٠، ص٢٧٣ –٢٨١.

(٧٤) يحي وزيري، **العمارة الإسلامية**، ص١١٠-١١١.

(٧٥) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص٢٦٩-٢٧٦.

الونشريسي، **المعيار**، ج١٠، ص٢٧٧.